عامل سلبي اضافي

نفط ابيض مضر بالاستخدام عراقياً

شهد العراق خلال العقود الاخيرة تحولات جذرية في الانماط الاستهلاكية والاستخدامية لمشتقات الموارد الهيدروكاربونية، وبوجه التحديد النفط والغاز الطبيعي، خاصة في القطاع المنزلي، حيث تجه العراقيون لاستخدام الغاز السائل على نطاق واسع في ميدان الطهي، بينما استحوذت التدفئة على معدلات متزايدة في النفط الابيض، وكلاهما تعرض الى النكسة القاتلة في نطاق (الكارثة) التي لاحت الاسرة العراقية مع اول موجة برد اطلت في شتاء لا يحمل ملامح استثنائية، لكن المواطن ملأه احساس إنه يواجه قسى شتاء قارص لغياب إمكانية التمتع بوسائل واجهزة التدفئة النفطية الاكثر سواداً، والكهربائية المستخدمة بحدود ضيقة.

ولعل ما زاد الطين بلة هو لجوء وزارة النفط، او لنقل شركاتها العنية مباشرة، الى توزيع نوع من النفط الابيض الذي لا تعرف ما يتضمنه من مكونات مضرة تؤدي الى تاكل او تهالك فتائل صوبات التدفئة، ومن ثم تعرض الصوبات الى العجز الكامل عن التشغيل وسط حيرة المواطن امام كيفية معالجة هذه الظاهرة الناجمة عن وجود مادة في تركيبة النفط الابيض تجعله غير صالح للاستخدام عراقيا لا بل وحتى مضر عند استخدامه الشركات والاجهزة المختصة في وزارة النفط أن تقدم ايضاحات للمواطنين بهذا الشأن، واكثر من هذا ان تتعود الاعتذار منهم، وحتى تعويضهم، إزاء ما تسببته من اضرار في حال ثبت إهمالها للواجبات الفنية في تحليل ما للتجهيز والاستخدام العام. أما اذا كان النفط الابيض الموزع قد جرى تلويثه بالمادة الضرة محلياً من قبل اية جهة كانت، فإن هذه العملية تدخل في إطار العمل التخريبي ضمن مرحلة تعتبر غاية في الحساسية والتعقيد بحيث لا يكفي ان نتعامل معها بالنيات الحسنة.

اننا بحاجة الى موقف واضح من وزارة النفط حول هذه المسألة التي نتمنى ان تكون محط اهتمامها لكي

تويوتا تقرر وقف إنتاج "فولتز" الرياضية اعتباراً من ربيع 2004

طوكيو، أعلنت كبرى شركات تصنيع السيارات اليابانية، "تويوتا كورب" عن نيتها لوقف إنتاج السيارات الرياضية من طراز "فولتز" التي تصنعها بالاشتراك مع جنرال موتورز كورب" في الولايات المتحدة وذلك لضعف المبيعات.

واشار المتحدث باسم الشركة ان تنفيذ القرار سيبدأ اعتبار أمن الربيع المقبل (2004)، مؤكداً إنه لن يؤثر في سياسة التعاون المشترك بين الشركتين اليابانية والأمريكية، وفق وكالة الأسوشيتد برس.

وتنتج السيارات من موديل "فولتز" في المصانع المشتركة لتويوتا وجنرال موتورز في منطقة "فريمونت" بولاية فلوريدا.

وفشلت كبرى شركات صناعة السيارات اليابانية في تحقيق هدفها في بيع (1500) وحدة خلال الشهر في الاسواق اليابانية، حيث طرحت السيارة حصرياً في آب عام 2002 واخفقت في تحقيق توقعاتها ببيع 24 ألف سيارة من طراز "فولتز" حتى تشرين الثاني 2003 لتصل المبيعات فقط الى 8802 سيارة.

وبوفق إنتاج "فولتز" يصاب أول انتاج مشترك بين "تويوتا" و"جنرال موتورز" بالإنتكاسة التي أكد المسؤولون من الجانبين بأنها لن تقف عقبة في سبيل

اليابانية والأمريكية.

والى ذلك، تقوم تويوتا بإنتاج موديلاتها من سيارات "كورولا" و"تاكوما" للسوق الأمريكية في مصانع "فريمونت" بكاليفورنيا حيث تنتج "جنرال موتورز" سيارتها من طراز "فايب".

يرسم بيانياً هبوط الدخل طوال عقد في (54) بلداً

تقرير التنمية البشرية للعام (2003)

في حين حقق جزء كبير من العالم نمواً اقتصادياً مستداماً خلال التسعينيات، عانى (54) بلداً نامياً من معدل لانخفاض في الدخل طوال فترة العقد، كما يكشف تقرير التنمية البشرية للعام (2003)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومعظم البلدان التي كانت في عام 2000 افقر مما كانت عليه عام (1990) موجودة في افريقيا جنوب الصحراء.

ويرى تقرير التنمية البشرية للعام (2003) ان عكس اتجاه هذا الانخفاض يستلزم وجوب تركيز استراتيجيات التنمية لا على النمو الاقتصادي فقط، وإنما ايضاً على توزيع اكثر انصافاً للثروة والخدمات. ويقول الدير العام لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، مارك مالون براون، إن الفقر يمكن ان يكون مشكلة سياسية. ويظهر هذا التقرير ان ثمة بلداناً عديدة حيث مستويات الدخل عالية بما يكفي لإنهاء الفقر المدقع، ولكن لاتزال هناك جيوب من الفقر الأشد وطأة، غالباً بسبب انماط متلقة من التمييز في توفير الخدمات الاساسية.

التنمية للالفية الجديدة

ويقدم التقرير، للمرة الاولى، تعاهد التنمية للألفية الجديدة، الذي يقترح سياسات عالمية واقليمية جديدة تدفع البدء بالنمو الاقتصادي وتخفيض الفقر. ويسعى التقرير الى اثبات ان الاستثمار في صناعات ومؤسسات تجارية تخلق الوظائف، مثل التصنيع والنسوجات، اكثر اهمية للتنمية البشرية من صناعات تستلزم كميات ضخمة من رؤوس الأموال، مثل التنقيب عن النفط وانتاجه. ويدعو التقرير ايضاً الى مبادرات خاصة بدعم مؤسسات الاعمال الصغيرة ومتعهدي المشروعات التجارية في البلدان النامية.

كذلك يدعو حكومات البلدان النامية إلى تخصيص الأولوية في إنفاقها للخدمات الأساسية التي يكون الفقراء في أمس الحاجة إليها: مدارس ابتدائية، لا جامعات، مستشفيات متقدمة تقانياً في المدن الكبيرة.

"لا يسع البلدان الفقيرة انتظار أن تصبح ثرية قبل أن تستثمر في شعوبها" كما يقول جيفري ساكس، المستشار الخاص لأمين عام الأمم المتحدة حول أهداف التنمية للألفية، والضيف المساهم في تقرير التنمية البشرية للعام 2003. ويضيف أن هذا هو السبيل الخاطئ للعمل، لأن البلدان الفقيرة "تحتاج إلى العيادات الصحية الريفية والمدارس والطرقات ومياه الشرب للأمونة وخدمات الصرف الصحي، لكي يتمكن النمو الاقتصادي من التجذر في القام الأول. فالاستثمار في تلبية الاحتياجات الإنسانية ليس فقط مرغوباً فيه عن جدارة واستحقاق لإنهاء المعاناة البشرية، وإنما أيضاً لأنه جزء رئيس في استراتيجية إجمالية للنمو الاقتصادي".

الفئات الأكثر حرماناً

يؤشر تقرير التنمية البشرية للعام 2003، أن النساء وفقراء الأرياف والأقليات العرقية لا يحصلون في الكثير من البلدان على حصتهم العادلة من الانفاق الاجتماعي المتزايد. وتظهر البيانات أنماطاً تمييزية من حيث فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي، وفي أغلبية بلدان العالم النامي التي لديها إحصاءات جديرة بالاعتماد، ذات رسوم بيانية للمعايير الصحية في المناطق الريفية وأيضاً الحضرية، يتبين أن التقدم نحو تخفيض معدلات وفيات الأطفال في الأرياف أدنى مما هو عليه في المدن بشكل بارز، ومن اللافت جداً للنظر أن في كمبوديا، مثلاً، حيث يعيش 85 بالمئة من السكان في الأرياف، لا يعمل في المناطق الريفية إلا 13 بالمئة فقط من العاملين الصحيين الحكوميين.

وتبنى أهداف التنمية للألفية على فرضية أن النمو الاقتصادي وحده لن ينتشل العالم من الفاقة، التي توقع في أسرها أكثر من ألف مليون إنسان. ومن دون معالجة قضايا مثل سوء التغذية والأمية، وهما من مسببات الفقر وأعراضه على حد سواء، فإن الأهداف لن تتحقق. والإحصاءات اليوم مدعاة للشعور بالخزي. ففي العقد المنصرم، توفي أكثر من 13 مليون طفل بسبب مرض إسهالي. وكل عام، يموت أكثر من نصف مليون امرأة، واحدة كل دقيقة من كل يوم، إبان الحمل أو الوضع، كما أن في العالم أكثر من 800 مليون إنسان يعانون من سوء التغذية.

ثمة حلول كثيرة معروفة لمشكلات الجوع والمرض والأمية - مثل ناموسيات الأسرة لمنع الملاريا، والقابلات لمساعدة الحوامل إبان المخاض، والأسمدة لزيادة الانتاجية الزراعية، والتدريب على مبادئ الصحة والنظافة لضمان سلامة إمدادات المياه الصالحة للشرب.

وهذه حلول لا يعقل اعتبارها استراتيجيات عالية التقانة، لكن من شأنها مجتمعة إنقاذ ملايين الأرواح.

عن هذا التقرير: في كل عام منذ سنة 1990، يكلف برنامج الأمم المتحدة الأنمائي بإعداد تقرير التنمية البشرية فريقاً مستقلاً من الخبراء لاستكشاف القضايا الرئيسة التي تثير القلق عالمياً. وتساهم شبكة استشارية عالمية النطاق من اقتصاديين في عالم الأكاديميا والحكومات والمجتمعات المدنية بالبيانات والأفكار إلى ما وراء الدخل الفردي، وتنمية الموارد البشرية، والاحتياجات الأساسية كمقياس للتقدم البشري، فقيم عوامل مثل حرية الإنسان وكرامته، والفعالية البشرية، أي بما معناه، دور الشعوب في التنمية. ويحاول تقرير التنمية البشرية للعام 2003 إثبات أن التنمية هي في النهاية "عملية متعاقبة لتوسيع خيارات البشر"، لا لمجرد رفع الداخيل القومية.

فقر النمو والدخل : الارتباطات غير تلقائية

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية المبنية على البنك الدولي 2003 والبنك الدولي 2000

نتائج ايجابية يحققها الاقتصاد الإماراتي عام (2003)

حقق اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نتائج إيجابية كثيرة خلال عام (2003) في مقدمتها معدلات النمو العالية، برغم الظروف الدولية والاقليمية غير الملائمة. فقد وصل اجمالي الناتج المحلي الى حوالي (284.5) مليار درهم مقابل (6.5) مليار درهم عام (1972) اي بمعدل نمو سنوي قدره (12%) (الدولار يعادل 2.775 درهم) مما يعبر عن مستوى النمو الحقيقي للاقتصاد الاماراتي، وهو ما تعكس بصورة واضحة على مستوى معيشة السكان، حيث تجاوز متوسط دخل الفرد عام (2003) نحو (61) الف درهم (16.16) الف دولار.

وارتفع اجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية من (2.3) مليار درهم عام (72) الى (199.2) مليار درهم عام (2003)، اي بمعدل نمو سنوي قدره (15.5%) حيث بلغت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي ما مقداره نسبته (70%) عام (2003) مقابل (25.4%) عام (72). وزاد الناتج المحلي الإجمالي للنفط من (4.1) مليار درهم عام (1972) الى (84.9) مليار درهم عام (2003)، اي بمعدل نمو سنوي قدره (10.3%) كما ارتفع الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية من (176) مليون درهم الى (2.807) مليار درهم، اي بمعدل نمو سنوي قدره (18.5%) وارتفع الناتج المحلي لقطاع الزراعة من (116) مليون درهم الى (9.2) مليار درهم، بمعدل نمو سنوي قدره (15.7%) والناتج المحلي لقطاع الكهرباء والماء من (84) مليون درهم الى (5.5) مليار درهم، بمعدل نمو سنوي قدره (12.8%).

وارتفعت جملة الاستثمارات الموجهة الى مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية من (1.7) مليار درهم عام (1972) الى (64) مليار درهم عام (2003)، حيث تركزت الاستثمارات، وبما معدله (46.8%) من اجمالي الاستثمارات التي توزعت على بقية القطاعات الاقتصادية.

شركات النفط الامريكية تتطلع للعودة الى ليبيا

تتطلع شركات النفط الامريكية للعودة مجدداً الى ليبيا في اعقاب قرار الرئيس معمر القذافي للفاجئ بتفكيك برنامج اسلحة الدمار الشامل وما قد يخلفه ذلك من قرار امريكي متوقع برفع الحظر الاقتصادي المفروض على طرابلس منذ عام (1986)، مما سيمكن ليبيا من العودة لتصبح في مقدمة الدول المنتجة للنفط.

وكانت معدلات انتاج النفط الليبي قد تراجعت عن ذروة الانتاج في السبعينيات والتي بلغت (3.3) مليون برميل في اليوم، وفق وكالة الاسوشيتد برس.

ويبلغ الانتاج الليبي الراهن (1.5) مليون برميل في اليوم، او ما يقدر بـ (2) في المائة من الانتاج العالمي.

ويرى المحللون ان عودة ليبيا لضخ المزيد من النفط الى السوق الدولية يعزز من المخزون العالمي وسيساعد على تراجع اسعار المنتجات النفطية المكررة كالغازولين.

وفي اعقاب القرار الليبي رهن البيت الابيض امكانية رفع الحظر الاقتصادي الامريكي المفروض على ليبيا منذ عام (1986) خلال اشهر معدودة بالتزام حكومة طرابلس بوعودها بشأن انهاء الطموح النووي.

وكانت العديد من شركات النفط الامريكية قد انسحبت من ليبيا في حزيران عام (1986) وفي اعقاب قيام المقاتلات الامريكية بقصف بعض المدن الليبية انتقاماً لمصرع جنديين امريكيين في حادثة تفجير في المانيا.

وبدوره فرض مجلس الامن الدولي حظراً على ليبيا لدورها في حادثة تفجير طائرة امريكية في (لوكربي الاسكتلندية).

وبالرغم من موجة العداء التي اجتاحت ليبيا جراء الحظر الامريكي، فإن حكومة القذافي لم تلجأ الى تأميم ممتلكات او منشآت شركات النفط الامريكية. وتوعد (قانون الحظر الليبي الايراني) الامريكي الذي سن عام (1996) الشركات الاجنبية في ليبيا بفرض عقوبات رادعة حال استثمارها لما يزيد عن (40) مليون دولار في العام ضمن صناعة النفط الليبي. وتعمل في الوقت الراهن العديد من شركات النفط الاجنبية النافسة في ليبيا من بينها (ENI) الايطالية، والفرنسية (TOTAL) وتعد ليبيا ثاني اكبر منتج للنفط في القارة الافريقية بعد نيجيريا، حيث يقدر احتياطيها من النفط بحوالي (30) مليار برميل، مقارنة باحتياطي العراق والقدر بـ (133) مليار برميل.

ويرى المحللون ان تلك التقديرات تعكس تراجع منح حقوق التنقيب التي سوف تزداد مع رفع الولايات المتحدة للحظر الاقتصادي وفاحة المجال امام استخدام احدث تقنيات التنقيب وزيادة معدلات انتاج حقول النفط الليبية الهرمة وسيتيح رفع الحظر الاقتصادي الامريكي المجال امام ليبيا، ايضاً، لتطوير صناعة الغاز الطبيعي واستئناف الجهود لتصدير الغاز السائل الذي اهملت صناعته خلال الفترة الماضية.

ومن المتوقع ان تمثل عودة الانتاج الليبي، والقدرة بحوالي مليوني برميل في اليوم خلال السنوات القليلة المقبلة، مصدراً لقلق منظمة الأوبك، والتي تؤشر سقف الانتاج الليبي الراهن من النفط بـ (1.3) مليون برميل في اليوم.

ومن جانب آخر، قال امين اللجنة الليبية للاتصال والتعاون الدولي عبد الرحمن شلقم ان ليبيا ستر حب بعودة شركات النفط الامريكية اذا ما رفعت واسنطن العقوبات المفروضة على طرابلس.

واضاف شلقم للصحفيين خلال زيارته للجزائر ان الولايات المتحدة تتمتع بمزايا في قطاع ليبيا مشيراً الى ان بلاده ستحاول اقناع الشركات الامريكية بالعودة.

واشار الوزير الليبي ان طرابلس تنتج حالياً (1.5) مليون برميل يومياً وتسعى لزيادة الانتاج الى ثلاثة ملايين برميل يومياً في (2020).

وتأمل ليبيا في ان يقود تعهدها بالتخلي عن برامج اسلحة الدمار الشامل لعودة شركات النفط الامريكية الكبرى التي كانت تنتج في وقت ما نحو مليون برميل من الخام يومياً.

وكانت خمس شركات نفط امريكية تعمل في ليبيا قبل فرض الحظر على الاستثمار هناك في عام (1986).

دراسة أكاديمية:

الإندماج لا يحل كل مشكلات القطاع المصرفي العربي

القاهرة- قالت دراسة أكاديمية إن الاندماج لا يحل جميع المشكلات التي يعانيها القطاع المصرفي العربي، مشيرة الى جوانب الضعف الهيكلي في هذا القطاع والمتمثلة في صغر حجم المصارف العربية.

وذكرت الدراسة التي أعدتها الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة عين شمس الدكتورة ماجدة شلبي إن عدد المصارف التي تزيد أصولها على (15) مليار دولار يصل إلى (ستة) مصارف فقط فيما يصل عدد التي تزيد حقوق مساهميها على (مليار دولار) إلى أربعة مصارف فقط في عام (2000).

وأوضحت أن عدد المصارف في كثير من الدول العربية لا يتناسب مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفية أو عدد السكان أو حجم القطاع المصرفي العربي ككل مضيفة إن لبنان التي يوجد فيها (71) مصرفاً عاملاً في السوق المصرفية تبلغ أصولها نحو (45) مليار دولار تصل حصتها من القطاع المصرفي العربي الى حوالي (10) بالمائة.

واضافت أن هيكل ملكية المصارف العربية يتسم بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام وإن كان بدرجة متفاوتة تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات المصارف مشيرة إلى تأثير وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير.

وذكرت الدراسة إن ممارسات الأقراض السابقة في عدد من الدول العربية أدت الى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض المصارف حيث وصلت القروض المتعثرة في اليمن إلى (46) بالمائة، إضافة إلى ضعف استخدام التكنولوجيا في البنوك العربية لو كبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي حيث يزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية.

واشارت إلى تدهور الوضع المصرفي العربي الذي يضم (365) مؤسسة مصرفية، حيث تتركز المصارف في دول مثل لبنان (71 مصرفاً) والإمارات (61 مصرفاً) والبحرين (49 مصرفاً).

فيما تشمل قاعدة القطاع المصرفي مؤسسات مصرفية تجارية وأخرى استثمارية وأيضاً مؤسسات مصرفية إسلامية.

وقالت الدراسة أن مصارف المنطقة العربية مجتمعة سجلت زيادة سنوية بلغت (12.61) بالمائة في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية على مستوى الأصول الإجمالية وزيادة نسبتها (7.85) بالمائة على مستوى ودائع العملاء حيث ارتفعت الأصول لتصل لأكثر من (552) مليار دولار والودائع لأكثر من (335) مليار دولار بنهاية عام (2000).

مؤتمران في الكويت والبحرين عام 2004 لبحث المساهمة في إعمار العراق

تستهدف عمليات إعمار وإعادة بناء العراق الجهود العربية والدولية، خاصة في ظل واقع وضوح الرؤيا بشأن تعهدات المانحين، والتوجه الأمريكي لتحديد مؤشرات العقود الرئيسية والثانوية في إطار منحتها البالغة (18.6) مليار دولار.

وفي هذا السياق من المقرر أن ينعقد في الكويت يومي (10) و (11) كانون الثاني الجاري (2004) للتقصي الأول للمؤسسات المالية والمصارف لبحث سبل تعزيز المساهمة في عمليات الإعمار وإعادة البناء والاستثمار في العراق، وذلك بمشاركة كبيرة على المستويين العربي والدولي.

كما ستحتضن العاصمة البحرينية (المنامة) خلال الفترة من (20) ولغاية (22) آذار (2004) مؤتمراً دولياً تحت عنوان "الشراكة العراقية العربية لإعادة إعمار وأعمال التجارة والاستثمار في العراق".

شركة صينية تشتري شركة سانجيونج الكورية الجنوبية الشركة كانت تبحث عن مشتر منذ اربع سنوات

وافق الدائنون بشركة سانجيونج، رابع اكبر شركة للسيارات بكوريا الجنوبية، على أن تباع الشركة لمؤسسة بلو ستار الوطنية الصينية، والتي تعد اكبر مصنع لمنتجات التنظيف الصناعية في الصين. ويضع الاتفاق نهاية لأربع سنوات من الشكوك بشأن شركة سانجيونج التي تخضع لحراسة قضائية منذ عام 1999. وسعت كثير من الشركات العالمية ولاسيما شركة جنرال موتور الأمريكية العملاقة لشراء شركة سانجيونج منذ ذلك الوقت. وكان من المتوقع بشكل كبير التوصل لاتفاق مع شركة بلو ستار الأسبوع الماضي بعد أن صوت الدائنون لدعم العرض الذي تقدمت به بلو ستار. غير أن الصفقة تعثرت في اللحظة الأخيرة بعد أن زعمت شركة شنغهاي أوتو موتيف الصينية لصناعة السيارات والشريك الصيني لشركة جنرال موتورز، أنها حصلت على موافقة بكين لشراء شركة سانجيونج. إلا أن الدائنين، الذين يسيطرون على الشركة منذ أن وضعت تحت الحراسة القضائية، قد سلموا الآن خطابا للبنوك الدينة لها الشركة بالموافقة على البيع لشركة بلو ستار الصينية. وتعد هذه هي المرة الأولى التي تشتري فيها الصين شركة كورية جنوبية لصناعة السيارات. وتمتلك الآن شركة جنرال موتورز شركة دايو فيما تملك رينو شركة صناعة السيارات بمجموعة سامسونج. وتعد شركة هيونداي التي تملك شركة كيا موتورز هي الوحيدة التي تسيطر عليها كوريا الجنوبية. كان العاملون بشركة سانجيونج قد تظاهروا ضد فكرة بيع الشركة، بزعم أن الشركة قادرة على التعافي بنفسها.

العراق عربياً ودولياً

اليابان ستتعهد عام 2004 بخفض جزء كبير من ديون العراق

من المقرر أن تتعهد اليابان بإجراء خفض كبير في ديون العراق بعد الاتفاق خلال العام 2004 مع الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس، حيث سيتحدد عند ذاك مقدار التخفيض الذي ستعتمده، واقترته مبدئياً ضمن لقاء رئيس الوزراء الياباني "جونتشيرو كويزومي" مع جيمس بيكر المثل الأمريكي الخاص المكلف بالديون العراقية.

وتبلغ ديون اليابان على النظام السابق (4.1) مليار دولار، وكانت حتى الربع الأخير عام 2003 معترضة على مبدأ شطب الديون، مبدية الرغبة في إعادة جدولتها، ولكن الأجواء التي سادت مباحثات بيكر مع المسؤولين في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا، وإعلان هذه الدول الأوربية الأعضاء في نادي باريس استعدادها للمساهمة في خفض

الوقف الياباني خاصة وان طوكيو سبق لها أن تعهدت في إطار مؤتمر مدريد للمانحين النعقد في أواخر شهر تشرين أول الماضي، بتقديم خمسة مليارات دولار في صورة معونات للمساهمة في إعمار وإعادة بناء العراق خلال فترة أربعة أعوام، ابتداءً من عام (2004).